



التاريخ: 2018/03/15

قانونيين في جنيف:

الإمارات تملك القانون الدولي ولا تلتزم به

القضاء الإماراتي منهار لا يستطيع فعل شيء أمام ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة

على الدول التي تتبنى منظومة حقوق الإنسان إلغاء اتفاقيات التسليم المبرمة مع الإمارات

على الاتحاد الأوروبي وبريطانيا استخدام العلاقات التجارية للضغط على الإمارات لتحسين سجلها الحقوقي

على هامش الدورة 37 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا ندوة بثوة بعنوان "أوضاع حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة واليمن: الاعتقال التعسفي، سوء المعاملة، التعذيب" الأربعاء 14 مارس/ آذار 2018.

أدار الندوة الصحفي المعروف Bill Law الذي عبر عن أسفه استمرار النقاشات في مجلس حقوق الإنسان حول الانتهاكات التي ترتكبها السلطات الإماراتية وذكر Law بقضية المعارض الإماراتي المعتقل أحمد منصور الذي تحتجزه السلطات في زنزانية انفرادية وأضاف تجرت بيني وبين أحمد منصور محادثته سألته فيها لماذا تسنر في انتقاد السلطات وأنت تعرف من الأمور؟ فأجاب يجب أن أتكلم وإن لم أفعل من سينكلم؟.



كما ذكر Law شخص آخر من ضحايا القمع الإماراتي وهو ناصر بن عيّد وهو شخص مميز ويحظى بتقدير في المجتمع اعتقل وعذب وحوكم وحكم عليه لمدة عشر سنوات.

وشبهه Law الإمارات بوضع دولة كوريا الشمالية حيث تجاوز خطر هذه الدولة كل الحدود فهي تميز ما تمارسه الدولة البوليسية لا أحد يجزؤ على الانتقاد أو توجيه سؤال، وكل من يفعل يتعرض للاعتقال، الاختفاء القسري ونزع الاعترافات تحت التعذيب وبالتالي المحاكمة التعسفية.

وفي إجابته على سؤال عن موقف الدول من الانتهاكات في الإمارات ضرب المحامي Rodney Dixon مثالا حول موقف بريطانيا من تسميم روسيا مواطنين مؤخرا على الأراضي البريطانية حيث كان الرد فوريا وبدأت الحكومة بفرض عقوبات وتساءل لماذا لا يتم الأمر نفسه مع الإمارات التي ترتكب انتهاكات تتعلق بأرواح البشر؟

وأضاف Dixon هناك قلق بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب، حيث أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقول إنها لا تفر سلطة لجنة مناهضة التعذيب، وتقوم بتبرير وشرعته ما يتم من انتهاكات وتعذيب على يد السلطات التنفيذية والقضائية.

ويبين Dixon أن العديد من المحامين يندون يتابعون ما يحدث وفقا للاتفاقية الأوروبية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويقولون إن حقوق الإنسان تترجم من وجهات نظر مختلفة، وبالطبع تختلف نظرة الإمارات لها عن نظرة المملكة المتحدة، إلا أن الإمارات لا تلتفت لحقوق الإنسان من الأساس ولا تلتقي وجهة نظرها مع وجهة نظر المملكة المتحدة ولو بصورة هامشية.

وذكر Dixon أن الإمارات تتحدث حول القانون الدولي لكي تكون جزء من الأسرة الدولية، ومع هذا لا تلتزم بأي قوانين دولية تفرضها تلك الأسرة، خاصة فيما يخص حقوق الإنسان.



في ذات السياق نحدث المحامي Toby Cadman قائلًا: منظومة القضاء في الإمارات العربية المتحدة تعاني من فشل في تحقيق العدالة، وينشر فيها أفة الإفلات من العقاب، والتي حتى الآن لم تنجح في التصدي لها، ولدي موكلي ديفيد هيج، والذي عانى من الاعتقال والتعذيب لمدة 22 شهرًا في دبي، وأهدرت كافة حقوقه القانونية أثناء تلك الفترة، خاصة على يد القضاء الذي لم يلق بالآلاف حول تعرضه للتعذيب.

وأردف Cadman قائلًا: للأسف منظومة القضاء الإماراتية تلقى دعماً من قضاة عالميين، بما في ذلك قضاة بريطانيين، هناك قضاة هولنديين يتحققون بالمنظومة القضائية الإماراتية كقضاة من ستغابرة ومن السمكة المتحدة، يوفر لهم شرعية لها ويقدمون الدعم لذلك النظام، ما يسمح للسلطات الإماراتية بالتوسع في عمليات التعذيب للسجناء بغرض انتزاع الاعترافات، وهو ما يؤثر علينا أيضاً تجاه تلك المنظومة.

وبين Cadman أنه نتيجة ذلك اتكل مهده بما فيهم أفراد الأسرة الحاكمة وأصناف كم توكيلي مؤخراً في قضية الشبيخة لطيفة التي هربت حسب زعمها من سمارسات والدها رئيس الوزراء محمد بن راشد آل مكتوم إلا أنه تم القضاء القبض عليها برفقة أمريكي وفرنسي ساعداها على الهرب ومنذ لحظة لقاء القبض عليها لا أحد يعرف مكانها ونحن قلقون على سلامتها ورفاهيتها.

وسلط المحامي الدولي المعروف Ben Keith الضوء على الاتفاقيات التسليم التي تربط الإمارات بالدول الغربية وضرب مثالاً الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا معتبراً أنها غير دستورية كون الإمارات غير ساقعة على اتفاقية ستاهضة التعذيب.

وأضاف Keith الإمارات بلد منغلقة على نفسه فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ومن الصعب التحدث عما يحدث في الداخل الاسرائيلي وما يتعرض إليه الأشخاص هناك لأنهم معرضين لتخطيرهم



وأسرهم، بل تستخدم السلطات الإماراتية أدبيات عدة للضغط على المعتقلين لاقتراح الاعتراقات منهم
بتهددهم باعتقال أسرهم.

من جانبه أكد المرافع القانوني المختص في أدبيات السلاحة الدولية Malcolm Hawkes أن أفضل
طريقه للضغط على الإمارات لتغيير سلوكها في ظل غياب الآليات القضائية الناجزة هو استخدام
العلاقات الاقتصادية والتصفتات التجارية فعلى سبيل المثال الإمارات تعتبر من أكبر الشركاء
الاقتصاديين لبريطانيا والاتحاد الأوروبي في مجالات متعددة فمن واجب الاتحاد الأوروبي وبريطانيا
استخدام هذه الورقة وربطها باحترام حقوق الإنسان.

وعرج Hawkes على الملاحقات القضائية الفرنسية في الدول التي تنبى الولاية القضائية الشاملة
معتبراً أنها طريقه جيدة لكنها طويلة الأمد ومكلفة مادياً معتبراً أن من تمكن من اتباع هذا الطريق
عند قليل ممن لديهم الموارد الكافية.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا